S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/578
14 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة إلى سعادتكم من سعادة السيد محمد عبد العزيز، الأمين العام لجبهة البوليساريو.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) البروفيسور ابراهيم غامبري
السفير
الممثل الدائم

140795 140795 95-21033

بير الحلو، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥

صاحب السعادة،
السيد خيراردو مارتينيز بلانكو
رئيس مجلس الأمن
الأمم المتحدة، نيويورك

سيدي الرئيس،

كان لا بد لجبهة البوليساريو، في عدة مناسبات، من أن توجه اهتمام مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، فضلا عن الرأي العام العالمي، إلى ما يترتب من تطورات خطيرة على العوائق التي تضعها مملكة المغرب في وجه تنفيذ خطة التسوية، في حين أن جميع أعمال الطرف الصحراوي كانت تصدر دائما، وبحسن نية، من منطلق تأييد عمل الأمم المتحدة في الصحراء الغربية.

على أن تصميمنا هذا على أن يصدر عملنا من منطلق تحقيق التطلعات المشروعة لجميع شعوب المنطقة إلى السلم والاستقرار، لم يكن لها، لسوء الحظ، إلا أصداء سلبية. فإن تشدد الطرف المغربي وعرقلته وتلاعبه بمناورات لا تنقطع بخطة التسوية قد تواصلت وتضاعفت، في حين أن شعبنا ما فتئ يرزح، في الأراضي المحتلة، تحت وطأة قمع استعماري حقيقي.

وقد كان من شأن البعثة التي أوفدها مؤخرا مجلس الأمن إلى الصحراء الغربية وإلى المنطقة أن تكون فرصة لتذليل جميع العقبات، وبالتالي، تنشيط عملية التنفيذ الجارية. ولكن، من غريب التناقضات، أن المغرب قد اغتنمها فرصة ليضيف عقبات أخرى إلى ما أقامه فعلا من عقبات وذلك بقيامه باعتقالات وعمليات إدانة لا مبرر لها في الأراضي المحتلة، وبمحاولته أن يفرض على لجنة تحديد الهوية أن تنظر في حالة عشرات الآلاف الأخرى من المغاربة، بغرض إشراكهم في الاستفتاء بغية تحديد نتيجته مسبقا أو عرقلة عملية تنفيذ خطة التسوية إلى أجل غير مسمى.

ولما كانت جبهة البوليساريو، قد حذرت المحافل الدولية والرأي العام العالمي من الخطر الذي ينطوي عليه التوسيع العشوائي للدوائر الانتخابية الصحراوية بزيادة عدد المنتخبين، مع أن التعداد الإسباني لعام ١٩٧٤ يشكل الأساس الوحيد المكرس بخطة التسوية على نحو ما اتفق عليه الطرفان وأقرته الأمم المتحدة، فإن للجبهة مبررا مشروعا بأن تطلب إلى مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته بالكامل إزاء انتهاكات المغرب الخطيرة والمتكررة للخطة ككل وإزاء عواقب هذه الانتهاكات، التي تبدو اليوم بوضوح، بالنسبة إلى مصداقية التزام منظمة الأمم المتحدة بإنهاء حقيقي للاستعمار في الصحراء الغربية.

سيدي الرئيس،

إن هذه المعطيات الموضوعية للحالة المتعلقة بتنفيذ خطة التسوية أخذت تظهر للعيان بكل جلاء. إن الجهود القيمة التي تبذلها بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، لكيما يعيد المغرب النظر فورا في قراراته التعسفية، واتخاذ القرار ١٠٠٢ (١٩٩٥) في ٣٠ حزيران/يونيه الماضي، وتدخل بلدان صديقة والمناقشات الإيجابية في الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، تمخضت عن ترسيخ قناعتنا الخاصة بأن إجراء حازما وصادقا، في سبيل صون خطة التسوية وتنفيذها بدقة وشفافية يمكن، بل يجب، أن يوضع موضع التنفيذ.

وفي هذا السياق، تود جبهة البوليساريو، أن تثبت - بالروح المسؤولة والبناءة التي كانت، ولا تزال، هاديا لها في قراراتها - مرة أخرى إرادتها التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة للنزاع الشاجر بينها وبين مملكة المغرب.

وإنما قررت جبهة البوليساريو، من هذا المنطلق، مواصلة مشاركتها في أعمال لجنة تحديد الهوية.

ومن البديهي أن هذا القرار يعني ضمنا أن يسترشد نهج الأمم المتحدة في تناول هذه المسألة بالحرص على كفالة الإنصاف في معاملة كلا الطرفين، فضلا عن جدارة عملية التسوية ككل بالثقة وتوفر أسباب البقاء لها.

ويفترض هذا القرار كذلك، أن يبقى لشعب الصحراء الغربية وحده، في رسالة إنهاء الاستعمار التي تقع مسؤوليتها الأولى على الأمم المتحدة، الحق في تقرير مستقبله. ولذا، فهذا الشعب يعتبر أن من غير المقبول مشاركة بديل من السكان، على نحو ما تتجه الدولة القائمة بالاحتلال إلى حملنا على قبوله، وقد كانت مبادرتها الأولى ترمي إلى تسجيل ٠٠٠ ١٠٠ من رعاياها على القوائم الانتخابية.

ويفترض هذا القرار، فضلا عن ذلك، أن تثبت لجنة تحديد الهوية تحليها بأقصى دقة في معالجة طلبات الاشتراك في الاستفتاء، بالاستناد إلى وجود أدلة قاطعة وإلى شهادة مطابقة من رؤساء القبائل.

وأخيرا، يقتضي هذا القرار من الأمم المتحدة أن تؤكد سلطتها في الإقليم وأن تتحمل بالكامل جميع ما أسندته إليها خطة التسوية من مسؤوليات، ولا سيما مراقبة الحدود الدولية للإقليم والشفافية خلال جميع مراحل العملية، مع الحرص على ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام الدولة المحتلة للقواعد الملزمة للقانون الإنساني الدولي، الواردة في اتفاقيتي جنيف لعام ١٩٤٩.

وبهذا فقط يمكن للأمم المتحدة أن تعيد الثقة، فتساهم مساهمة فعالة في تحقيق تسوية عادلة ودائمة لنزاع الصحراء الغربية.

وتقبلوا فائق الاحترام.

محمد عبد العزيز
الأمين العام لجبهة البوليساريو
رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

- - - - -